معوقات البحث في العلوم الاجتماعية العربية(*)

شفيق الغبرا
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويـــت

مقـــدمة

تعاني العلوم الاجتماعية العربية (انثروبولوجيا، علم اجتماع، علم نفس، علوم سياسية، اقتصاد وغيرها) من عدة معوقات تؤثر على دورها في تنمية المجتمع والسياسة والفكر العربي. بل ويؤدي استمرار هذه المعوقات الى حالة افقار لاحد أهم مكونات التنمية الجادة الهادفة الى اعادة صياغة علاقة العرب مع ذاتهم ومع العالم. بينما تتراكم المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلاد العربية، تعجز العلوم الاجتماعية العربية عن استخلاص مناهج قادرة على وصف ودراسة ومعرفة هذه المشكلات. فنحن مازلنا دون بلورة، بالرغم من بعض الدراسات الجادة، فهم واضح يفسر نشوء وتطور الدولة العربية الحديثة. فمعرفتنا بها، أو بعلاقتها بالوحدة والتجزئة، بالتنمية والتخلف، وارتباط كل ذلك في مجتمعاتنا، مازال في طور بدائي[1]. وينقصنا الكثير عن صنع القرار السياسي، عن التنمية، المجتمع والدولة، سلوكيات العمل، الطبقات ودورها، الأثنية وأسبابها، والكثير من المسائل غير المطروقة على الرغم من أهميتها. ان ضعف حالة البحث

(*) أتوجه بالشكر الى لجنة البحوث والتأليف والتدريب التابعة لكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الكويت على تمويلها لهذا البحث. بالاضافة للمصادر المكتبية، تعتمد هذه الدراسة على 14 مقابلة مطولة تم اجراؤها مع أكاديميين عرب في الكويت خلال خريف 1987 وربيع 1988. لهذا أتوجه بخالص الشكر لجميع الاساتذة الذين شاركوني خبرتهم المكتنزة على مر سنوات من التعامل مع العلوم الاجتماعية العربية. كما أتوجه بالشكر للسيدة سميرة السايح المساعدة العلمية في قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت لمساعدتها في تجميع العديد من المصادر خلال مراحل البحث المختلفة.

الاجتماعي تشكل قصورا فكريا في تنظيم المجتمع العربي. وعوضا عن نمو علوم اجتماعية تخدم المجتمع والدولة، وتساهم في حل المشكلات القائمة، نجد أنها تتحول باتجاه العزلة، الالحاق، وفقدان الاستقلال.

ان القول بوجود معوقات للعلوم الاجتماعية العربية لايعني ان العلوم الاجتماعية في نقطة الازمة المطلقة. فهذه العلوم، وان تجاوزت الازمة الكلية عبر مساهمات العشرات من الباحثين العرب المتحلين بالجدية الاكاديمية، الا أنها تنمو بصعوبة نتيجة للعديد من العوامل الهامة. لهذا فان التعرض لهذه العوامل ودورها يدخل في سياق الحوار العلني والمستتر في البلاد العربية حول دور وجدوى وأهمية العلوم الاجتماعية العربية. فهناك في عالم السياسيين وعالم الاداريين في المجتمع وفي الدولة من يعتبر أن العلوم الاجتماعية علوما لافائدة منها. وهذه النظرة التي تستند الى عدم فهم طبيعة هذه العلوم ودورها تؤدي الى حجب الدعم المادي والمساندة المعنوية التي تأخذ العلوم الفيزيائية منها نصيبا كبيرا.

قبل الشروع في الموضوع هناك مسألتان مهمتان يجدر الاشارة اليهما. أولا أن الحديث عن معوقات يجب أن لايفهم منه التساوي بين جميع فروع العلوم الاجتماعية من حيث أثر هذه المعوقات عليها أو من حيث مقدرتها على تجاوز بعض منها. ان أثر هذه المعوقات قد يختلف من تخصص الى آخر. ثانيا أن الهدف من هذه الدراسة، هو الوقوف على أهم الأسباب الاجتماعية والسياسية المحلية بالاضافة للأسباب العالمية التي تساهم في اضعاف، واحيانا، عزلة العلوم الاجتماعية العربية. لهذا فهذه الدراسة لاتهدف الى التعرف على أزمة النظرية أو المنهج في فرع من فروع العلوم الاجتماعية. بل تهدف، ودون التقليل من أهمية الدراسات المرتبطة بالتخصصات العلمية الفرعية، الى التعرف على الخصائص العامة المعوقة للبحث في العلوم الاجتماعية التي تساهم في افقارها ومنعها من تأدية رسالتها العلمية والاجتماعية. هذا ماستحاول هذه الدراسة الاجابة عنه. ويتكون هذا البحث من ثلاثة أجزاء : الاطار العالمي لتخلف البحث، البيئة الثقافية والسياسية والاجتماعية المعوقة للبحث ، أما الثالث فهو مظاهر ونتائج معوقات العلوم الاجتماعية.

الاطار العالمي لتخلف البحث

ان انقسام العالم لدول صناعية متقدمة (المركز) وأخرى شبه صناعية زراعية نامية (التخوم) (Chilcote, 1981: 296-312) بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ترك أثرا كبيرا على مجالات النشر بشكل عام وعلى العلوم الاجتماعية بشكل خاص. لهذا فهو يشكل أحد الاسباب الهامة المعوقة للبحث. فالظروف التاريخية المرتبطة بسيطرة الغرب على مراكز البحث، والجامعات، وعلاقة ذلك بالتكنولوجيا والصناعة، له أكبر الأثر على

توزيع العمل العالمي الخاص بالنشر والبحث (Altbach & Rothgeber, 1980:12) . فمراكز النشر وأسواق الكتب والخبرات وأساليب الادارة والتشجيع ورعاية الابداع تقع اساسا في دول المركز الصناعية (Altbach & Rothgeber, 1980:11) .

هذا وتشكل قدرة دول المركز على انتاج النظرية العلمية الاجتماعية أحد أهم الاسس التي يقوم عليها الانقسام العالمي . ففشل الكثير من دول العالم الثالث في انتاج النظرية، بينما تقوم باستيراد النظريات والمفاهيم والتحاليل المنتجة في المركز، يساهم في ترسيخ التقسيم العالمي للعمل بين فنيين يصدرون النظريات والعلم، ومستهلكين يستقبلون مايصدر اليهم (Wiarda, 1985:134) . ولو قارنا بين الانتاج العربي العلمي العام بما في ذلك العلوم الفيزيائية والاجتماعية مع الانتاج الاسرائيلي، الذي لايختلف عن انتاج المراكز الصناعية العالمية، لاكتشفنا حجم الهوة. فحسب دراسة انطوان زحلان، ان اسرائيل لوحدها تنتج من الأبحاث، في كافة الحقول، ثلاثة أضعاف ماينتج في مجموع البلاد العربية . بل منذ عام 1967 حتى الآن، وجد زحلان، أن الهوة آخذة في التعمق بدلا من ان تضيق . وبما أن مجموع عدد باحثي اسرائيل 12 ألفاً، وهو أقل من باحثي مصر لوحدها البالغ عددهم 18 ألفا (1976) فاننا نواجه في اطار التقسيم العالمي للبحث، وبكافة الحقول، مشكلة كبيرة لها أبعاد ادارية، تنظيمية، ابداعية، مرتبطة بدور البحث والانتاج العلمي في المجتمعات العربية (زحلان، 118:1985) .

ان التقسيم العالمي للفكر يقود الى الاشكالية المرتبطة بحداثة العلوم الاجتماعية في العالم الثالث والبلاد العربية . وتقودنا هذه الاشكالية الى حداثة التنمية في مجال الاقتصاد والجيش والمؤسسات والدولة . اذ بدأت العلوم الاجتماعية في العالم الثالث عن طريق علماء الانثروبولوجيا الغربيين أمثال Malinowski و Radcliffe-Brown إبان الفترة الواقعة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية (Goldthrope, 1984:127) . وقد ركز هؤلاء العلماء على دراسة القبائل والقرى في تلك المجتمعات . ومن الدراسات الانثروبولوجية الهامة التي تمت في تلك المرحلة في البلاد العربية، الدراسة التي قامت بها Hilma Granqvist إبان فترة الانتداب البريطاني على مدى 3 سنوات في قرية ارطاس الفلسطينية (Granqvist, 1931, 1935, 1947,1965) .

وبينما انصب اهتمام مئات العلماء الاجتماعيين الغربيين، عقب الحرب العالمية الثانية، على دراسة الواقع السياسي الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الحديثة الاستقلال (Goldthrope, 1984:127)، شهدت هذه المجتمعات بداية تدريس العلماء المحليين للعلوم الاجتماعية في الجامعات الحديثة النشأة . وقد بذل هذا الجيل من العلماء المحليين جهودا كثيرة في مجال التدريس، الا انهم لم يتوجهوا نحو دراسة المجتمع والدولة،

والاقتصاد والسياسة، الخاصة ببلادهم النامية (ووتربري، 387:1986). هذا ولم تتبلور علوم اجتماعية في العالم الثالث تقوم على جهود محلية سوى في أوائل الستينات. وبالرغم من أن العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية قطعت أشواطا هامة في تحدي الاطار العالمي المعوق للبحث نجد أن العلوم الاجتماعية العربية قد تأخرت (ووتربري، 387:1986). اذ بقيت اساسا بعيدة عن دراسة المجتمع وأقرب الى صراع المحاور النظرية المبنية على المدارس الغربية المختلفة التي تتلمذ على يدها العلماء العرب المحليون (ابراهيم، 347:1986).

ولقد مرت دول كثيرة في مراحل تشبه التي تمر بها العلوم الاجتماعية في العالم الثالث. فعلى سبيل المثال، مرت حركة النشر والفكر في الولايات المتحدة الامريكية، ابان القرن التاسع عشر، بمرحلة الاعتماد على الحركة الفكرية البريطانية. وقد شكل هذا الاساس الذي حد من نمو حركة النشر والفكر بكل ابعادها في الولايات المتحدة (McVey, 1976: 188-190). وقد اعتمدت الكتابة والانتاج الفكري الأمريكي خلال فترة نموها الأولى (1830-1840) على اعادة نشر وانتاج ماينشر في المركز البريطاني. وبالفعل لم تنتج دور النشر التي لمع اسمها فيما بعد أمثال Little-Brown، Putnam، Dutton، Dodd، Harper's، سوى ماينتج في المركز البريطاني (McVey, 1976:191). لقد أدى ارتباط شرعية النشر والكتابة في العلوم الاجتماعية الأمريكية المحلية بالمركز البريطاني الى انقسام الجالية العلمية الأمريكية بين مؤيد ومعارض (McVey, 1976:194). وابان هذا الصراع احبطت محاولات تنمية ثقافة محلية مستقلة قادرة على الوصول الى المركز في اطار معبر عن ذاتيتها (McVey, 1976:194-195).

ان الاطار العالمي للبحث ليس اطارا جامدا، اذ يختلف من منطقة لاخرى في العالم الثالث. كما ان بالامكان احداث تغييرات جوهرية تمس صميمه. فالعلوم الاجتماعية في اميركا اللاتينية قطعت شوطا هاما في التفاعل الايجابي مع ذلك الاطار. اذ استطاعت انتاج علوم خاصة بها معبرة عن ثقافتها وطبيعة تجربتها. فقد انطلقت تجربة اميركا اللاتينية (ودول جنوب اوروبا) من دراسة وتحليل المؤسسات والتجارب المحلية استنادا الى أطر نظرية معبرة عن التقاء روافد محلية مع اخرى عالمية (Wiarda, 1986: 479). فقد برزت «الادبيات الجديدة حول التعاونية القسرية Corporatism، التبعية Dependency، علاقات السيد بالتابع Patron-Client Relations، علاقات المركز بالتخوم Center Periphery Relations، الدولة العضوية Organic Statism»، التسلطية البيروقراطية Bureaucratic Authoritarianism، والانتقال من التسلطية الى الديمقراطية Transition from Authoritarian-ism to Democracy (Wiarda, 1986: 479) لكن نظرا لأهمية وأصالة هذه العلوم المحلية،

عادت ووجدت طريقها نحو المركز. فبينما استوردت أمريكا اللاتينية الكثير من المفاهيم والنظريات الغربية، نجد أنها أعادت تطوير الكثير من تلك المفاهيم بعد استخدامها كأساس لبناء مفاهيم ونظريات جديدة تعبر عن شخصية المنطقة وظروفها. وهكذا بدأ المركز بدراسة نظريات ومفاهيم لم تصنع في مركزه، بل جاءته من التخوم (Wiarda, 1986: 479).

إن قدرة باحثي اميركا اللاتينية على العمل المبرم في ظل ظروف تتميز بغياب الحريات الاكاديمية عنصر أساسي في نجاح العلوم الاجتماعية اللاتينية. ويقول ووتربري أن تأسيس «مراكز بحث تنتسب للجامعات وممولة ذاتيا» خلق نموذجا مميزا يؤمّن حماية حقيقية للباحثين مما ساهم في دفع الأبحاث الاجتماعية في امريكا اللاتينية وربطها بالمجتمع ومشكلاته (ووتربري، 1986، 389). ويرتبط تطور العلوم الاجتماعية في امريكا اللاتينية أيضا بنمو القوى الاجتماعية المحلية وبالتالي بفعالية هذه القوى في انتزاع دور أكبر للمجتمع الذي عانى لسنوات طويلة من سلطوية الدولة وحكم الجيش. ان هذا النمو الاجتماعي والوعي المرتبط به ساهم في التطورات الهامة التي أدت الى بداية انتقال العديد من دول امريكا اللاتينية من التسلطية الى الديمقراطية (O'Donnell & Schmitter, 1986). وساهم هذا بدوره في تقوية دور العلوم الاجتماعية.

ان التقسيم العالمي لمراكز القوة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، لا يمكن ان يستمر، كما تثبت لنا تجربة العلوم الاجتماعية في امريكا اللاتينية، دون وجود بيئة محلية تساهم في اعادة تجديد الاشكال والابعاد المرتبطة في هذا التقسيم. لهذا تتداخل العوامل المحلية المعيقة للبحث الاجتماعي مع الواقع العالمي لكي تعيد توليد علوم اجتماعية ضعيفة ومشوهة. فما هي هذه العوامل المحلية؟

البيئة الثقافية والسياسية والاجتماعية المعوقة للبحث

ان تخلف البحث الاجتماعي العربي مرتبط بالعديد من العوامل الهامة التي تتفاعل مع التقسيم العالمي، فنقص الموارد المخصصة للبحث، وغياب دور المراكز والمؤسسات التي ترعى البحث الاجتماعي، وضعف المكتبات، وغير ذلك من الاسباب، هو بحد ذاته محبط للبحث. الا ان العقدة المتحكمة في كل هذا واحدة، انها اساسا البيئة الثقافية السياسية والاجتماعية التي تجعل المجتمع والدولة متساويين في سوء فهمهما لمهمة البحث ولآفاقه. هذا ما سأحاول توضيحه في هذا الجزء من الدراسة.

ان منهج الاستقصاء والبحث في المجتمعات العربية له جذوره التاريخية. فالخليفة عمر بن الخطاب كان باحثا اجتماعيا، اضافة لكونه خليفة للمسلمين. فالقصة المعروفة

عنه، انه كان يذهب متخفيا بين الناس محاولا التعرف على احوالهم، ولقد أجاد الخليفة عمر بن الخطاب الاستقصاء، وهو أول مراحل البحث، في مجتمع بسيط أقرب الى البداوة منه الى حياة المدن المعقدة السائدة في هذا العصر. ان اعتماد الخليفة عمر بن الخطاب لمثل هذا الاسلوب لمعرفة احوال الرعية في زمن عرف الجار جاره، وساكن المدينة كل فرد فيها، لا يقابله حاجة موازية في زمن تشابكت فيه العلاقات وتضاعفت اعداد السكان، لدرجة ان جنوبَ البلاد لا يعرف شيئا عن شمالها، واغنياءها لا يعرفون عن فقرائها، وعمالها عن فلاحيها، وحكامها عن شعوبها، ومثقفيها عن مشكلاتها. ولكن عندما يقوم باحث منا اليوم، كما صنع الخليفة عمر بن الخطاب، بدراسة احوال الفقراء في البلاد العربية، وذلك بهدف معرفة مشكلات الفقر ولاعلام قادة المجتمع بوجودها، يبرز من يقول: «لماذا دراسة الفقر، اليس بيننا من هم متوسطو الحال أو أغنياء أيضا؟» او يقال: «هذا مندس يحاول تشويه صورة مجتمعاتنا». فأن يكون الخليفة الثاني قادراً على أن يقر بعقل متنور حقائق الوضع نتيجة الاستقصاء، وأن يكون العربي اليوم غير قادر على أن يقدر سوى الحقائق الايجابية أما السلبية فلا يريد أن يسمع بها، فهذا مدخل ذهني للانحطاط والهبوط لا للتقدم والرقي.

وترتبط الحساسية في البحث، وهذا يعرقل مهمة العلماء الاجتماعيين، بالعديد من العادات الاجتماعية العربية. فالنظام الاجتماعي العربي حسب رأي د. الرميحي قلما يشجع على «الرأي المخالف» (الرميحي، 1986: 119 ؛ 1987)[2]. فالتجديد والبحث القائم على الشك واللاتقليدية في السلوك الفكري، وكذلك الاجتماعي، تتهم بكل النعوت (شقرون، 1986 ، 71). فالبيئة الاجتماعية لا تشجع على التجديد نظرا للحساسية المرتبطة بالنقد الاجتماعي.

وتتحكم العديد من العوامل بجزء هام من هذه النظرة الرافضة للابداع والتجديد الفكري. فالاسرة على سبيل المثال، ومنذ البداية، تشجع على المسايرة والطاعة والتلقين. فالفرد المؤدب هو الذي يستمع ولا يناقش، ويوافق على مايقال له، حتى لو لم يعجبه. وهو الفرد الذي يقوم بالواجبات حتى لو كرهها. انه المخلوق الاجتماعي الذي يتعلم التنازل عن فرديته كطفل للحد الذي يعيش بقية عمره باحثا عنها فيحولها لانانية مطلقة (ابراهيم، 1985: 186-188، شرابي، 1984 ؛ بركات ، 1986). والمدرسة، على سبيل المثال، تساهم باللانقدية وذلك عبر تشجيع طرق التدريس القائمة على الحفظ والتلقين والكاتمة لاي نقاش أو تقويم أو صياغة ذاتية، أو حتى حب استطلاع وتساؤل. فالتعليم في البلاد العربية معزول عن المجتمع ومشكلاته، اذ انه في جوهره يركز على المعلومات لا على ارساء الأسس العقلية التحليلية النقدية (محشي، 1985).

وتأتي الدولة بأجهزتها ورموزها وأموالها وعبر سلوكها وقراراتها لتكمل دور الاسرة والمدرسة، فتعيد انتاج القيمة الاجتماعية اللانقدية. وقد أدى تركيز النخبة السياسية الادارية العربية على القيم الهندسية، التي شكلت الاساس التي قامت عليه نهضتها وحضارتها وانجازها، الى حاجتها لسماع المديح الدائم من المجتمع والافراد (صفدي، 18 1983 : 15 -). فالمدارس والشوارع والتعليم والجامعات هي ابداعها التاريخي. لهذا وأمام هذا النمط من التغير الكبير الذي صنعته وصاغته الدولة، تولدت لدى النخبة العربية، بدلامن عقلية زعيم العشيرة التقليدي، عقلية الاب (المستبد العادل) الذي ينتظر تعبيرات الامتنان والولاء المطلق من أولاده. بل يكفي أن لا يسمعها بين الحين والاخر لتكون علامة لعدم الولاء والاخلاص. وهكذا تتولد سلوكيات اساسها المديح والاطناب، فتتحكم بالعلاقات بين جميع المرؤوسين وجميع الرؤساء في كافة ارجاء المجتمع والدولة. بل حتى الكتب المدرسية لاطفال المدارس تحوي الكثير عن دور الدولة على حساب دور الفرد او المجتمع او هيئاته ومؤسساته (سالم، 1983 : 62 - 64). فالاحزاب والتنظيمات عطاء من الحكومة، والرفاه والامن والمدرسة والجامعة ايضا من افضال الدولة على المواطن. والدولة تشعرك، عبر مناهجها المدرسية، «في كل ساعة من حياتك بما تقدمه لك . . فالخبز تشرف عليه الدولة، واللحم الصحي تشرف عليه الدولة، والشارع الذي تقطنه شقته الدولة، والمدرسة التي تتعلم بها اقامتها الدولة» (سالم، 1983 : 64).

في ظل هذا الجو العام، حيث تتداخل عوامل الاسرة والعشيرة مع المدرسة والدولة، يأتي الباحث الاجتماعي ليطرح الاسئلة ويقوّم ويعلن نتائج ابحاثه بعقل استقلالي. هكذا من البداية هو في موضع تساؤل، وذلك لأنه يمارس، ماهو بنظر قطاعات هامة من المجتمع والدولة، نكران للجميل وتشكيك بالمسلمات. فالنظرة المؤسسية المعادية للبحث الاجتماعي تقوم على أن الحقائق واضحة، والقيم معروفة، والمشكلات عابرة، والمؤسسات قوية، وأنه، أي التقويم النقدي، لن يخدم سوى اعداء الامة. وبينما يحرم المجتمع من ادواته المعرفية تغزوه عوامل الغربة والضياع كما يصبح الحاكم بعيدا عنه وعن مشكلاته. وبالرغم من أن بعض الاكاديميين، باستهتارهم بالاصول العلمية المتعارف عليها وبتركيزهم المبالغ به على مايجب أن يكون بدلا من دراسة ماهو قائم، يساهمون في تغذية نظرة شائعة بين السياسيين والاداريين والمجتمع مفادها ان العلماء الاجتماعيين محرّضون اجتماعيون واصحاب دعوة (Wells, 1982:241). الا أن جذور هذا الانطباع عن العلوم الاجتماعية يعود اساسا لعدم فهم طبيعتها. ومما يسهل بروز هذا الانطباع تعامل العلوم الاجتماعية مع الكثير من القيم والمبادىء ومع المجتمع وتطوره ومؤسساته وبنياته. اذ ان مهمة العلماء الاجتماعيين بكل فروعهم هو التعرف على مشكلات المجتمع

ومؤسساته واستخلاص الخصائص والحلول لهذه المشكلات، وذلك استنادا الى البحث الاكاديمي والعلمي.

ومما يساهم في تعطيل وحجب الكثير من الموارد عن العلوم الاجتماعية الاعتقاد الشائع بعدم جدواها. ويعزز هذا الاعتقاد كون الاداريين والسياسيين والجمهور قادرين على التحدث واعطاء الرأي بطلاقة حول المجتمع والسياسة، حول الاقتصاد والاسرة (Wells, 1982: 241). اذ ليس من السهل تكلم الجميع في الرياضيات والكيمياء، بينما الجميع يجيدون لغة السياسة والمجتمع. وبينما نجد أن إنجازات العلوم الفيزيائية ملموسة ويشعر بها الانسان ويلمسها في حياته اليومية، فان مساهمات العلوم الاجتماعية في الحياة الانسانية ليست معروفة خارج دائرة قطاع من المختصين والاكاديميين (Wells, 1982: 239 - 240). ولكن هذه النظرة ترتبط ايضا بعدم فهم العلوم الاجتماعية ودورها وطبيعة التطورات التي أدت الى ترسيخ علميتها، وحتى استعارتها للكثير من المناهج العلمية والمصطلحات والنظريات المستخدمة في العلوم الفيزيانية. ان العلماء الاجتماعيين في هذه الحالة هم باحثون علميون يجيدون مهمة البحث العلمي المركز والمستند الى العديد من النظريات والفرضيات العلمية حول السياسة والمجتمع والاقتصاد. وهم يساهمون، على مختلف الاصعدة، في مخاطبة مشكلات المجتمع وهمومه المرتبطة بالامان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والغذائي. بهذا فقد يكونون أقل الناس قدرة على مناقشة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية الآنية، ولكنهم الاقدر على انتاج علم للسياسة والاقتصاد أو الاجتماع والنفس والتاريخ، وبالتالي المساهمة في مخاطبة مشكلات قائمة وقضايا بحاجة لحلول ومتابعة علمية ومنهجية.

والجدير بالذكر أن العلوم الاجتماعية التي تدرس في الجامعات الغربية، والتي يدرسها الطلبة العرب ابان دراساتهم لنيل شهادات الماجستير والدكتوراه، هي في جوهرها علوم نقدية. إن عدم فهم هذا الجانب، ليس على مستوى الدولة والمجتمع فحسب، بل في أحيان كثيرة على مستوى الباحثين انفسهم، يساهم في اعادة خلق البيئة الثقافية السياسية الاجتماعية المعوقة للبحث. فالنقد والتقويم جزء لا يتجزأ من بنيان وركائز وتاريخ العلوم الاجتماعية. فقد قامت جذور هذه العلوم الغربية على مبدأ الشك المستند الى فكر ديكارت (Hoselitz, 1959: 10) مما ساهم في نمو الاطار الفكري الذي يسمح بالتساؤل والاستفسار والنقد والمراجعة. وقد بدأت التساؤلات في المجتمعات الاوروبية، حول الكون والطبيعة، اولا في العلوم الفيزيائية. ثم بدأت تنتقل عن طريق المفكرين نحو المجتمع والدولة. وقد برزت بعض الدراسات الهامة المعبرة عن بداية شق طريق خاص بعلوم للانسان والمجتمع في الفترة الواقعة بين 1620 - 1760 وذلك على أيدي Hobbes

Montesquieu ، Lock ، الا أن العلوم الاجتماعية نمت بشكل اكثر فعالية وارتقاء في المجتمعات الغربية في اواسط القرن الثامن عشر. وقد تم ذلك ابان نمو قوى اجتماعية جديدة تتمتع بالحيوية والابداع، أي ان تلك العلوم نمت على اكتاف الطبقات الوسطى (البرجوازية) والرأسمالية الصاعدة. وقد تم ذلك في ظل تكدس ابناء الريف في المدينة، وتحول القرى الصغرى لمدن كبرى، وفي ظل بروز تشققات كبرى في البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية (Hoselitz, 1959 : 8 - 9). أي ان العلوم الاجتماعية برزت في ظل تحولات شبيهة بتلك التي عصفت بمجتمعات العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية. بل نجحت الرأسمالية الغربية بالاستفادة من ناقد اجتماعي كبير ككارل ماركس، وذلك بالرغم من الجوانب المعادية للرأسمالية في نظريته. اذ نجحت العلوم الاجتماعية الغربية، والرأسمالية نفسها، باستيعاب جزء هام من نقد ماركس مما ساهم في تطورها بالاتجاه المعاكس لفرضياته.

وللعلوم الاجتماعية صفات خاصة بها تجعلها باستمرار علوما جزئية مهمتها الاساسية اغناء المعرفة الاجتماعية بكل جوانبها. ان عدم استيعاب هذا الجانب من قبل الدولة والمجتمع والباحثين أنفسهم يساهم بلا شك في اعاقة البحث الاجتماعي. فلكل دراسة مجال تركيز Focus، وأهمية ذلك مرتبط بدراسة الظاهرة المراد التعرف على خصائصها. ان مجال التركيز البحثي يساهم بضبط توجه الدراسة وذلك لكي لا ينتقل الباحث الدارس لفئة اجتماعية محددة، على سبيل المثال، الى البحث في انجازات الدولة. اذ عليه أن يلتزم بما هو متعلق بفرضيته أو فرضياته الاساسية، المهم أن لا يخل بالتركيز، مما يشوه البحث وآفاقه، ومضمونه وسياقه وتوجهاته النظرية. ان عدم التركيز هو ما تعاني منه الكثير من البحوث العربية. فهي لا تلتزم بهدف البحث، مما يدخلها في معضلات منهجية وحشو في المعلومات. لهذا فان البحث الاجتماعي يعكس في أحسن حالاته جزءا من الواقع المتعدد الابعاد والمضامين (الثاقب، 1987)[3]. فهو دوما استخلاص جزئي من الحقيقة التي هي دائما نسبية، أي نسبة لأين يقف منها الباحث ونسبة للجوانب التي يتم إلقاء الضوء عليها. اذ يصعب ان يكون البحث شموليا (Weber, 1977). فان اراد الباحث، على سبيل المثال، الاثبات بأن الاضطهاد واقع على فئة من المجتمع السعودي أو السوري أو العراقي مثلاً حاول تجميع كل ما يثبت هذا الجانب. وهذا لا يعني غياب الموضوعية، بل يعني التوثيق وجمع الادلة التي ترتبط أساسا بموضوع ومجال وتركيز البحث. فالبحث يوضع عادة ضمن اطار نظري يتحكم بمساره. والعلم الاجتماعي مليء بالادبيات والاطر النظرية المرتبطة بالاضطهاد. فهل يضع الباحث دراسته ضمن الادبيات والاطر المرتبطة بالاستعمار الداخلي، أو الاضطهاد الطبقي، أو التنمية غير المتكافئة، او الدولة السلطوية أو الاضطهاد الاثني والعرقي؟ ان الاطار النظري والدراسات المرتبطة به، هام

لانه يتحكم في الدراسة وهو هام ايضا لانه الوسيلة الوحيدة للتمحيص في مدى صلاحية بعض النظريات والتعميمات والمفاهيم، وفي امكانية تطويرها أو اقلمتها مع أوضاع اخرى ومعلومات جديدة. بما أن هدف العلوم الاجتماعية هو البحث عن الحقيقة ذات الابعاد المختلفة والمتضاربة، فلا يمكن الامساك بها بنظرة أحادية. لهذا فنحن دائما في صراع مستمر بين الحقائق المتنافسة، ولتصحيح الحقائق الموروثة واخطاء «العقل الجاهز» (غليون، 1985 : 251).

ان جزئية العلوم الاجتماعية ونسبيتها تفترض انه لكل دراسة حدودها. فدراسة الاثنية مثلا في مصر أو العراق يجب أن لا يعني انها غير موجودة في دول عربية أو غربية اخرى. ويجب أن لا يفهم هذا على أنه ادانة لكل صغير وكبير في مصر أو العراق، وبأن هذه المجتمعات نخرها الصراع الطائفي. ان جمهور الباحثين من العلماء الاجتماعيين (عادة) يعون هذه الحدود. فالدراسات المتعلقة بالاثنية منتشرة في كل المجتمعات، في الولايات المتحدة كما في بريطانيا، وفي كندا كما في امريكا اللاتينية (الغبرا، 1988). ولا يوجد مجتمع ممتلىء بالجماعات الاثنية، كذلك القائم بين مجتمع اليهود في «اسرائيل». ومع ذلك فالدراسات عن هذا الموضوع، وعن غيره، مستمرة دون توقف. ان بحوثاً كهذه تثير الاسئلة والحساسية في البلاد العربية، لا لكونها فريدة في نوعها في العالم، بل لان المجتمع والدولة في البلاد العربية مازالا في طور بدائي في فهمهما لطبيعة دور العلوم الاجتماعية العربية.

وبما أن علم الانسان لا يتم في داخل مختبر، ويتعرض لحقائق متبدلة ومتفاعلة، فالبحث الاجتماعي لاصحة له الا بعلاقته في الحدث السابق له. وهذا مهم أيضا لفهم علاقة البحث أو الدراسة الواحدة بتسلسل الابحاث وسياقها بالمعنى العام. ان أهمية كل دراسة ترتبط بعدد الاسئلة الجديدة التي تطرحها والآفاق الواسعة التي تفتحها. وبالتالي قد يأتي بحث يركز على دور المرأة في مشاريع التنمية القطرية، بينما يأتي آخر ليعالج دورها في مجال النفط، وثالث قد يركز على المعوقات التي تقف امام دور اكبر للمرأة في مجال الانتاج أو على دور الدولة كمعوق أو كعامل مساعد. وكل من البحوث قد يستند على اطار نظري يختلف عن الآخر، وبالتالي لا يسعنا تكوين فهم جيد لدور المرأة في الانتاج والتنمية الا بالاطلاع على الدراسات المتراكمة وهذا ما يفهمه الباحثون المتمرسون ومالا يفهمه الاداريون والسياسيون والمجتمع. اذ أن كل دراسة تثير جانبا من المسألة وبالتالي تحوي جزءاً من الحقيقة. هذا هو الشكل السليم لفهم البحث الاجتماعي. وان تكون اثارة جانب ما حول موضوع بحثي نهاية الدنيا فهذا بالتحديد هو عدم فهم المقصود من البحث وعدم استخلاص فوائده.

مظاهر ونتائج معوقات العلوم الاجتماعية

1) **أزمة المعلومات والبحث**: لقد أدى الوضع المستعصي على فهم قيمة البحث الاجتماعي الى أزمة كبرى في حالة المعلومات عن المجتمع. «فالمعلوماتية غائبة وأدوات صناعتها محدودة، ولا تتصف بمصداقية، وغير شاملة. اذ تغطي جزءا من مساحة المجتمع، وهي غير مقننة، وليست موثقة وغير قابلة للتداول، وهناك مشقة بالحصول عليها» (العلبي، 1987)[4] ونتيجة لهذا تصبح القدرة على تشخيص مشكلات المجتمع صعبة. فالبحث الاجتماعي يعبر عن حالة المعلومة عن المجتمع والدولة وظروفهما وتطورهما وتفاعلاتهما ومعضلاتهما. وهذه لا يمكن استنباطها الا من البحث الاجتماعي الاقتصادي السياسي والانثروبولوجي والنفسي المبني على بيانات ومعلومات. فالبيانات Data ثم المعلومات Information هي التي يستقيها الباحث فيصنفها في اطار نظري فكري بحثي يعطيها قوة في التعبير والتأثير والوصف. إنه الاقتطاع من الحقيقة لتسليط الضوء على جانب منها يسمح بفهم الظاهرة بأحد أطوارها أو بعلاقتها بالظواهر الاخرى. بالمحصلة، فان القرار الصائب هو الذي يستند على معلومة (العلبي، 1987).

وبغياب المعلومات المبسطة عن المجتمع يصعب مثلا دراسة مشكلة الهجرة، او توزيع الطبقات الجديد في مصر. وأحسن دراسة تتوقف عند الاحصاءات الناقصة لعام 1970 أو 1975 (زكريا، 1987)[5]. كما أن ميزانية الاسرة في الوطن العربي، والبنى الوظيفية للمجتمع العربي او لقطاعات منه، غير متوفرة. كما يصعب جمع صورة شاملة عن الجريمة لأن احصاءات الدول ناقصة. حتى تعداد السكان غير واضح لان بعض الدول تحاول ان تضيف او تقلل من اعداد سكانها وذلك لاسباب سياسية (حلمي، بدوي، الزقلعي، 1987)[6]. كما ان الجهات التي تمتلك بعض المعلومات والبيانات في داخل الدولة الواحدة كثيرة ومتشعبة، مما يصعّب من عملية الحصول على البيانات (حسيب، 1987)[7]. لهذا يؤكد د. سليمان القدسي ان جميع: «المؤسسات القائمة على جمع البيانات الاجتماعية في الوطن العربي برمته تحتاج الى غير قليل من الدعم المادي والاصلاح الاداري كيما تتأتى لها زيادة كفاءتها في تجميع واعداد البيانات الاجتماعية مما يمكن الباحث من اداء مهمته. فهذه المؤسسات غير متجاوبة مع متطلبات البحث الاجتماعي. فهي تستخدم في الاساس كوادر بيروقراطية صلتها بالعلوم الاجتماعية ضعيفة. ثم ان هناك دائما بند «سرية البيانات» على النحو الذي يؤدي الاغراق في ممارسته الى افقاد السرية مغزاها. فكل شيء سري حتى لو لم يكن له طابع السرية، وحتى لو كان كنهه معروفا جهرا لدى العامة!» (القدسي، 1987)[8]. بينما، على سبيل المثال، يرتبط الاحصاء السكاني بالولايات المتحدة بالجامعات والابحاث الدائمة القائمة فيها، نجد ان الاحصاء السكاني العربي معزول عن البحث الاجتماعي.

فالفصل كبير بين مستخدم البيانات، أي الباحث، وبين جامع البيانات الذي يقوم فقط بتصنيفها ووضعها بجداول كثيرا ما تحفظ بسرية (القدسي، مقابلة، 1987). هذا وبالامكان وضع نفس الجداول وتصميم البيانات بطريقة تعكس الكثير عن المجتمع. كما بالامكان تحليل الاحصاء والجداول تحليلاً علميا تبنى عليه دراسات كاملة. فاستنادا الى الجداول والبيانات من الممكن معرفة وضع الاسرة والمجتمع، وصفات الشرائح والطبقات والطوائف، ونجاح سياسة الدول أو عدم نجاحها بالتعليم أو السكن أو غيره.

وفي مشروع للصندوق العربي للتنمية المعروف «بمشروع تطوير نظام عربي لمعلومات القوى العاملة والتشغيل في الوطن العربي»، الذي يهدف لاعداد ابحاث قطرية عن القوى العاملة المحلية والوافدة في جميع الدول العربية، تبين لفريق العمل القائم بالمشروع مدى صعوبة جمع البيانات بالرغم من التعاون الحكومي حول المشروع. اذ بقيت أزمة صعوبة جلب المعلومات من أجهزة الحكومة قائمة، اضافة لتشتت وانتشار المراكز التي تحفظ المعلومات في كل قطر. وقد أصرت كل دولة على ترشيح باحثين يمثلونها ليقوموا باجراء البحث المتعلق فيها، فهذا شكّل نوعا من أنواع الرقابة على البحث. وقد أدى هذا الى الحد من قدرة فريق البحث على العمل باستقلالية، كما ساهم في منعهم من اختيار الافراد المحليين المعروفين بكفاءتهم العلمية (حلمي، 1987).

وتؤدي المعلوماتية الضعيفة باستمرار الى احباط الابداع النظري للباحثين. اي تصبح قدرتهم على استخلاص مفاهيم وفرضيات، ونظريات مستنبطة من الواقع المحلي محدودة. اذ يعيش الباحث بين همين، احدهما محاولة الابداع النظري، والآخر السعي الى جلب معلومات ليست متوفرة في معظمها. فالباحث الغربي لايعاني من هذه المعضلة، فالمعلومات متوفرة، وما عليه سوى السعي لجلبها واستخراجها من منابعها في المجتمع أو المكتبات. ولهذا تبدو مهمة الباحث العربي وباحثي العالم الثالث شبه مستحيلة. فالأبداع النظري سيبقى صعبا دون حل معضلة المعلومات ووفرتها. دون هذا تبقى العلوم الاجتماعية في أزمة حقيقية. ان حل أزمة البناء النظري في العلوم الاجتماعية العربية هام. فالنظريات المتداولة في الادبيات العربية مازالت غربية، أي نشأت وتطورت في اطار المجتمعات الغربية مما يجعلها تختلف جزئيا أو كليا مع ظروف مجتمعاتنا العربية. ان نقص المعلومات والحقائق الناتج عن عدم فهم الدولة، ثم المجتمع، لقيمة البحث الاجتماعي ودوره أدى لنشوء أزمة المعلومات. وتعود هذه الازمة بحد ذاتها فتساهم «بإعاقة تطوير وتكييف أدوات نظرية جديدة بالاضافة الى احباط القدرة على اختيار مدى صحة وملاءمة هذه النظريات للبحث الاجتماعي العربي (حسيب، 1987).

2) **عزلة البحث عن السياسة**: لقد أدت النظرة المشوهة للبحث والمتفاعلة مع العوامل الاجتماعية الاسرية والسياسية المعوقة، الى نشوء جزيرة للمثقفين واخرى للسياسيين وكل جزيرة تعيش عزلة تعبر عن عدم تواصلها مع الجزيرة الاخرى (الرميحي، 1984 : 12 ؛ الرميحي، 1986 : 119 ؛ الخوري 1986 : 205). فالمثقف وصل الى حد اللامبالاة تجاه التعاون مع اصحاب القرار، والسياسيون غير مهتمين بما ينتجه المثقفون. فالبحوث المقدمة لصانعي القرار، توضع عادة على الرف ولا استيعاب لأهمية ربطها بخطط التنمية والسياسة العامة (Policy) (مرسي، 1964 61 - 62 ؛ سلطان، 1984 : 10 - 11). بمعنى آخر بينما تستدعي طبيعة ظروف العصر المتشابكة تلاقي الجزر على شكل دوائر متفاعلة متداخلة نجد ان العزلة بين المكونات المجتمعية الهامة تزداد. بل ان احدى وسائل هذا الترابط، التي تقوم بها الدوريات المتخصصة في السياسة العامة لانكاد نجدها في البلاد العربية. فدوريات السياسة العامة التي يجب ان تتصدر مسؤولية اصدار دراسات عن الاوضاع والاحداث والحركات السياسية الآنية بهدف تقويمها ودراسة الخيارات القائمة امام المجتمع والدولة غائبة في البلاد العربية.

لقد ارتبطت العلوم الاجتماعية الغربية منذ بدايتها بالسياسة العامة. فدور الاقتصاديين والاجتماعيين ابان القرنين السابع عشر والثامن عشر كان أساسيا في تأثيره على الدولة والمجتمع. لكن المحاولة الاولى النظامية والحديثة لحشد طاقة العلوم الاجتماعية من أجل دراسة المجتمع واكتشاف حلول لمشكلاته بدأها الرئيس الامريكي Herbert Hoover, عام 1929 (Cherns et al, 1972 : xviii) . اذ شكل لجنة رئاسية هدفها بحث الاتجاهات الاجتماعية في المجتمع الامريكي. وقد قامت اللجنة المكونة من شخصيات اكاديمية معروفة بصياغة استنتاجاتها عام 1933 في وثيقة عرفت باسم «الاتجاهات الاجتماعية الاخيرة» (Cherns et al, 1972 : xiii). هكذا بدأت العلوم الاجتماعية تشكل بعلاقتها مع الدولة الغربية، سلاحا هاما في مواجهة جميع اشكال اللاواقعية والفرضيات الخاطئة النابعة من اصحاب القرار الذين عادة ما تأخذهم الممارسة السياسية اليومية بعيدا عن الرؤية الشاملة والبعيدة الأمد.

ومن سلبيات العلاقة بين البحث والدولة في المجتمعات العربية ان تملأ اجهزتها او بعضها بنمط من الباحثين الذين تخصصوا باسماع رؤسائهم لغة التوافق والطاعة، فيتحولون من باحثين هدفهم اكتشاف ماهو جديد ومفيد الى متخصصين بالحفاظ على مناصبهم. بل الأسوأ انهم يتحولون لخبراء بنفسية رؤسائهم والحكام، فيعرفون مايقولون متى وكيف! بل ان قرر هؤلاء الاستفادة من باحثين اخرين من خارج الاجهزة الرسمية، يقومون باعادة صياغة التقارير النهائية لتتناسب والخطوط العريضة لتفكير الرؤساء. ان

البحث على هذه الشاكلة روتين. فلا مفاجآت، ولا اكتشافات ولا جدل وخلاف ولا تجديد. فالنتائج كالمقدمات، وماكان بالامس قائم اليوم وسيستمر الى الغد، انها الحقيقة القديمة تجتر نفسها فتتجلى في الذهن دون ان يعكس ذلك واقعا قائما، وهنا تكمن المعضلة.

3) **الرقابة الذاتية (الهامشية كأسلوب بحث)**: لقد نتج عن البيئة غير المشجعة للبحث الاجتماعي، بروز الرقابة الذاتية بين العديد من العلماء الاجتماعيين العرب. وللرقابة الذاتية الكثير من النتائج السلبية على العلوم الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، يجد الكثير من العلماء الاجتماعيين انفسهم، حين تناول موضوع هام، مضطرين لاخفاء البعض أو الكثير من نتائج أعمالهم. فيتعلمون فن استبدال الجمل والفقرات والافكار بأخرى. أي انهم يتقنون عبر الممارسة الفكرية فن تزييف الواقع، وذلك خوفا من فقدان وظيفة أو التعرض لمضايقات لا طائل لهم بها. ولهذا يجد العالم الاجتماعي العربي نفسه بين قطبين متناقضين. فبينما ينصرف العالم الاجتماعي الغربي للتركيز على افكاره واكتشافاته، وذلك حسب الاصول الاكاديمية والعلمية المتعارف عليها، يجد العالم العربي نفسه يتعامل، بالاضافة لذلك، مع الخوف من ان يساء فهمه او ان يغضب مواقع النفوذ الاجتماعية ـ السياسية، أو ان يتهم بفقدان الولاء الوطني والقومي والديني. لهذا فهو يتخبط بين الاكاديمية والامانة العلمية من جهة، والمسايرة الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى (جواد، 1987)[9]. هكذا يفقد البحث الاجتماعي نقاط قوته وتركيزه، امانته العلمية، بل جديته وعمقه، ويتحول الى بناء أجوف المحتوى، هامشي الشكل، مقطوع عن المجتمع وعن الدولة.

وقد أدت الرقابة الذاتية الى ظاهرة أخرى مترابطة، فبدلا من دراسة المواضيع الهامة التي تعتبر «حساسة»، يقرر جمهور كبير من الباحثين دراسة المواضيع التي ترضي الجميع، والتي لا تثير عادة اهتمام احد. تماما بعكس العالم الاجتماعي الغربي، فان الرقابة الذاتية تدفع باحثينا نحو المواضيع الهامشية التي لا تتواصل مع لب السياسة والمجتمع ومشكلاتها؛ فعبر انتقاء المواضيع «الآمنة» تتحول الممارسة البحثية الى المجالات السطحية الهامشية. فهناك العشرات من الباحثين الذين قرروا التخلي عن المواضيع الهامة التي كانوا قد بدأوا بحثها وذلك نتيجة لضغط سياسي ـ أو اجتماعي ـ أو اسري، أو حتى لمجرد التكهن بوجود مثل هذا الضغط. وفي الواقع فإن هذا مرتبط كله بعدم فهم المجتمع والدولة غايات البحث الاجتماعي وفوائده الكبرى. وقد نتجت عن الرقابة الذاتية ظاهرة ثالثة هامة. فبدلا من البحث الاجتماعي القائم على جمع المعلومات، والمرتبط بالتوثيق والفرضيات والتواصل مع الدراسات السابقة، برزت الكتابة الايديولوجية البعيدة عن الروح الاكاديمية. فقد أصبحت الكتابة المعزولة عن «ماهو قائم» والمتعمقة في عالم «مايجب ان

يكون» والتي تختبىء تحت عباءة الوعود الاصلاحية، مخرجا للكثيرين (ابراهيم، : 347 1986). وقد عبرت الكتابات الايديولوجية عن نفسها في أوساط اليمين واليسار، الديني والعلماني، وهي دراسات لا علاقة لها بالبحث الاجتماعي وامانته، وبالاكاديمية وعلميتها. وتحولت الكثير من الدراسات الى موقف في مقدماتها واسلوبها واستنتاجاتها. اذ سيطرت على حالة البحث في اوساط كثيرة الاحكام القيمية والمصالح الذاتية التي تحبط قدرة الباحث في الحد من انتمائه الايديولوجي او الاقليمي أو الطائفي، أو القبلي (الثاقب، 1987). كما سيطرت نتيجة لذلك حالة من الصراعات والاتهامات ذات الطابع الشخصي، مما ساهم ويساهم في تمزيق شمل المجموعة العلمية وقدراتها الابداعية (طه ، 1987)[10]. وقد دخلت الرقابة الذاتية ايضا الفصل الدراسي. اذ نتيجة للضغط العام بدأ يشعر الكثيرمن المدرسين انه لكي يقوموا بمهمتهم الاكاديمية عليهم الجمع بينها وبين خط الحزب وخط الدولة، أي الخط الرسمي. ويبدأ المدرس بالتقليل من الاكاديمية لصالح الخطابة، والعموميات، وبالتالي لصالح اللامضمون. فعليه ان يبذل الجهد اللازم لكي لا يسيء فهمه احد، ولكي لا يفهم من كلامه في شرح نظرية أو أخرى انه يقصد وضعا محليا أو آخر، حاكما أو حزباً، أو توجها سياسيا.

4) **الصعود الاداري**: ان عدم تقدير دور البحث الاجتماعي في البلاد العربية دفع الى تفريغ سوق البحث من المبدعين. وقد وجد الكثير من العلماء، لا في البلاد العربية فحسب بل وفي العالم الثالث أيضا، انه بالامكان التعويض عن عالم البحث المهمل والمضطهد عبر الصعود الاداري. فللادارة سطوة وموقع وعلاقات وزعامة في مجتمع يكون فيه للدولة وأجهزتها دور كبير ومؤثر(Goodwin & Nacht, 1986 : 15). لهذا ليس غريبا ان خيرة الباحثين الأكفياء قد وجدوا مجالهم في مواقع الادارة. اذ تحولت لديهم الشهادة الجامعية (الدكتوراه) الى وسيلة للادارة. فيتحول الباحث الاجتماعي الى «وديعة غير انتاجية، مسعاه الرئيسي الرقي الوظيفي. وبدلا من ان يكون محللا لمجتمعه دارسا له يصبح جزءا لا يتجزأ من الآلة السياسية والاجتماعية المهيمنة» (سعيد، 1988)[11]. اذ ان قلة من الاكاديميين الذين يصعدون اداريا يحافظون على انتاجهم الاكاديمي. ولا شك أن تعديل النسق القيمي في المجتمع العربي «الذي يعطي للمسؤوليات السياسية والادارية رتبا أعلى من الاكاديمية مسؤول عن هذا النزيف في الجسم الاكاديمي» (حسيب، 1987). «لهذا فان السعي لان تحتل وظيفة الباحث العلمي مرتبة عالية . . . مقدمة ضرورية لايقاف هذا النزيف» (حسيب ، 1987).

ويبقى السؤال، ماعلاقة الادارة بالبحث الاجتماعي وحاجات المجتمع والدولة؟ لماذا يفرغ عالم البحث، من المبدعين؟ وهل كسب ولاء العالم الاجتماعي للنظام السياسي

«لا يتم الا عبر التعيين في مناصب الادارة وما يترتب عليها من مزايا مادية ومعنوية» (سمعان، 1988)[12]؟ هل يشكل هذا الاسلوب وسيلة لكسب العلماء الاجتماعيين أم لافسادهم وربما مع الوقت خلخلة ولائهم الجاد والمسؤول نحو مجتمعهم ووطنهم ودولتهم؟ هل وجدت الدول العربية ودول العالم الثالث حلا لأزمة عدم الثقة بينها وبين الاكاديمي عن طريق الاستيعاب الاداري؟ لا أقلل من أهمية الادارة لكن تنميتها واهمال العلوم الاجتماعية كتنمية الجسد دون العقل. هنا مكمن هام للفشل الحضاري الكبير.

5) **الهروب نحو الالتزامات الاجتماعية والاسرية**: كما تتحول الشهادة العلمية لموقع اداري وسياسي، تتحول أيضا الى موقع اجتماعي. فبدلا من الانجاز البحثي يسهل على الباحثين العرب السعي نحو الانجاز الاجتماعي. لهذا يتجه الكثير من الباحثين، بفعل ضغط المجتمع وهروبهم من عالم البحث المقيد، نحو القيام بالواجبات الاجتماعية والاسرية بكل صنوفها (Goodwin & Nacht, 1986 : 17). ويبدأ الباحث بالانغماس في عالم الواجبات، المسايرات، المجاملات، الزيارات، الاعياد، الافراح، المباركات، العزومات، والديوانيات وغيرها. أنه الانسان الاجتماعي الذي يقوم بدوره، ويكتشف ان شهادته العلمية تضفي على ذلك الدور شرعية ورمزية وأهمية كبرى.

ان هذا الهروب يعني فقدان الباحث للوقت اللازم لانجاز بحوثه، فبينما يتجه العالم الاجتماعي الغربي نحو العزلة لسنوات لانجاز دراسة رئيسية هامة، نجد ان على الباحث العربي ان يسرق الوقت من مجتمعه وأسرته الممتدة. فالبحث الاجتماعي يستلزم تركيزا كبيرا وانغماسا وهدوءا «ووحدة» لا تشجع عليها ظروفنا الاجتماعية. بل الاسهل للكثير من الباحثين، الهروب نحو عالم المجتمع بدلا من الانغماس في ابداع البحوث التي تجد تقديرا أقل. ومن الواضح ان فشل الكثير من الباحثين في التغلب على جاذبية المجتمع وارتباطاته يعود أيضا لكونهم نتاجا له ومتداخلين به ثقافيا وسلوكيا. فالمسايرة بكل صنوفها، والواجب بكل اشكاله، جزء من بنيتهم الذهنية، مما يجعلهم يجدون أن ثمن البحث الاجتماعي على أنواعه وأنماطه أكبر من مردوده. هكذا بينما هم يصبحون زعماء أسر وعشائر وقبائل ومجتمع، ينقطع انتاجهم وتتوقف شهاداتهم عن النمو، وتضمحل لغتهم العلمية المحلية والعالمية، وتقل قراءاتهم. فيفقد بذلك المجتمع والدولة والجامعة خيرة ابنائه الذين اعدهم واعدوا انفسهم على مر السنوات لامتهان مهنة البحث الاجتماعي الهامة.

6) **هبوط المناخ العلمي**: عندما يغرق الباحثون في الجزئيات والصراعات الايديولوجية والمواضيع الهامشية، ويهربون نحو الادارة والموقع الاجتماعي كبديل لامتهان البحث، نجد انهم دخلوا في الديناميات التي تعيد انتاج الفقر العلمي. هكذا تتولد حالة الهبوط في

المناخ العلمي العربي. ان المناخ العلمي، يعبر عن حالة عامة في الاوساط الاكاديمية اساسها علاقة الجدل والتفاعل القائمة بين الباحثين كجماعة علمية من جهة والباحث من جهة اخرى. فالترابط، في عالم البحث، بين الجزء والجزء، وبين الجزء والكل، أساسي لتكامله. ان الحوار الدائم الذي ينتج عن المناخ العلمي يساهم بالاغناء اليومي للباحث وافكاره، كما يساهم بتجديد حماسه. اننا نفتقد هذا المناخ العلمي في جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية (يونس، 1987)[13].

لقد «أدى ضعف المناخ العلمي الى تردي المستوى المنهجي والاداء العلمي للدراسات الاجتماعية. اذ تفتقد الكثير من البحوث العربية للاتقان المنهجي، من جمع المعلومات الى أسلوب الكتابة، الى ترابط الافكار وتنظيم الموضوع وطرح المشكلة وعلاجها وتحليلها» (الثاقب، 1987). وقد أثر هذا على حالة التردي التي تشهدها العلوم الاجتماعية العربية بشكل عام.

7) من **مقاعد الدراسة الى رحلة الهبوط العلمي**: ابان مرحلة الدراسات العليا والتحضير لنيل الدكتوراه يكتسب الطالب عادات بحثية مميزة وانماط سلوك قائمة على الاحتراف. اذ يتعلم الصرامة مع النفس، واحترام وقته ووقت الآخرين، وفن الاصغاء والانفتاح على الافكار والوسائل والتوجهات الجديدة. بل أنه يصبح مميزا في اتزانه عند علاج المشكلات الفكرية التي تعترضه، كما تجذبه العلمية بكل ابعادها والعمل المضني بكل نتائجه (Goodwin & Nacht, 1986 : 11). ويتعلم وباصرار واضح من جامعته ومدرسيه وزملائه التعبير عن رأيه وفكره بكل حرية وراحة حتى لو كان ما يقول خاطئا. فالخطأ لا يكتشف الا عندما يخرج الى حيز التعبير واللغة. ويكتشف انه لا يحاسب على مايقول، فحقه في التعبير مكفول. ويتعلم كيف يصارع من أجل آرائه وحقه في البحث عندما يحرم من ممارسته جزئيا أو كليا. بل يكتسب نضجا مفاده ان مساهمته في اسكات صوت الآخرين، مهما كان مختلفا وغريبا وشاذا، هو مجرد بداية لاسكات صوته والمساهمة باعاقة نمو وتطور العلوم التي درسها. فهو الاعلم ومن تجربته العلمية، ان الخطأ الفكري هام وأساسي لبروز الصائب والنافع، وان النقد، ولو أخذ طابعا أحاديا، ضمان لاستمرار الجدل الحيوي والهام لتطور الجسم الفكري العام. ويتعلم الطالب على مقاعد الدراسة كيف يعكس كل هذا بواسطة البحث، وانه يخون الامانة العلمية اذا تردد في كتابة ما يعكس اكتشافاته ورؤيته. بل عليه ان يبحث عن ماهو مثير للآخرين ولحسهم وافكارهم، حتى لو ثبت خطأه فيما بعد بواسطة ابحاث أخرى، لان ذلك أساس لتطور العلم والمعرفة، والمجتمعات والمؤسسات.

ولكن فور بدايته لحياته العملية كاستاذ في جامعة، وهذا مايصيب خريجي العالم الثالث وخريجي العالم العربي، يبدأ في مواجهة أزمة حقيقية في علاقته مع علمه وسلوكياته

المكتسبة على مقاعد الدراسة. فأول صدمة تتعلق في طبيعة المواد التي ينبغي عليه تدريسها. اذ ان اغلبية المواضيع منقولة عن المصادر الغربية دون أدنى ابداع أو أقلمة. ويكتشف ان هذه المصادر تكرر نفسها أو انها الوحيدة من نوعها. ويجد ان المواد المحلية التي تعالج القضايا المحلية تتميز بطغيان الحيز النظري، وقلة المعلومات وعدم شموليتها، فهي ايضا، أي هذه الدراسات، تفادت طرق مواضيع مثيرة. منذ البداية تبدأ رحلة صعبة مع «الفقر» الفكري الذي تعاني منه العلوم الاجتماعية العربية. ويبدأ ايضا بتدريس ما لا يمت للواقع الاجتماعي بصلة، هكذا تتولد بدايات الغربة بين الطلبة، كما هي بين الاساتذة.

وفور محاولة الباحث تخطي المعضلة تخرج حقائق الازمة ومعوقاتها. فكل ماهو مرتبط بالمجتمع وتطوره وتاريخه، وعلاقة ذلك بالدولة والمؤسسة والسياسة، ليس محبذا (قانصوه، 1981: 231). وبسرعة يتعلم كيف يبالغ بانتاج بحوث «احصائية متطرفة» (حجازي، 1986: 25). ويكتشف الهامشية اسلوب كتابة، ويصبح خبيرا في اخفاء افكاره وآرائه، كما يبدأ الهروب من عالم البحث بالاخلال بالاصول العلمية التي تعلمها. وخلال سنوات تقتل روح الابداع وتبرز عقلية التقليد والمساهمة بما هو خاطىء. حتى عمله الذي أنجزه ابان المرحلة الجامعية والمتميز بالنقدية والاستقلالية والاصالة يكتشف أنه من الافضل له عدم ترجمته للعربية أو حتى عمل الدعاية المناسبة له وذلك خوفا من التعرض لمشكلات مرتبطة بالتعبير الفكري الاكاديمي الحر. وهكذا تصبح العلوم الاجتماعية مشروعا ملحقا ومشوها يساهم بمعضلة المجتمع والدولة فتنكفيء على نفسها وتتقوقع بعالم خاص يجتر ويكرر حاله. وتتحول تلك العلوم نحو تزييف حقيقة المشاكل ووجودها، اذ يتم ذلك عبر التبرير، التطمين، المدح، والتأكد بأن المعمول به هو الأفضل والاجدى (حجازي، 1986: 30 - 31).

8) **علومنا المحلية وعلوم الغرب عنا**: ان حالة التردي في وضع العلوم الاجتماعية العربية التي عرضناها في هذه الدراسة، تقابلها حالة صعود وقوة في العلوم الاجتماعية الغربية (المستعربة) والتي تعتبر موضوع دراستها المجتمعات العربية. اذ لا يجد العلماء الغربيون أية صعوبة على جميع الاصعدة في دراسة مجتمعاتهم ومجتمعاتنا. بل لا يجدون الصعوبات التي يجدها الباحث العربي المحلي في سعيه نحو عمل بحوث ميدانية أو في ردة الفعل السياسية عليه بعد قيامه بالنشر. لهذا تتواصل الدراسات الهامة في الغرب عن تاريخ البلاد العربية، وعن المجتمع العربي، طبقاته، طوائفه، اداراته، جيوشه، احزابه، وسلوك قادته. وعندما تثار مسألة اجتماعية، أو اقتصادية أو سياسية هامة في البلاد العربية، يتداعى مئات الباحثين والكتاب في المجتمعات الغربية، وبتشجيع واضح من الجامعات ومراكز البحث وأجهزة الدولة، لدراسة الظاهرة في جوانبها المختلفة. وكمثل قريب تحولت الثورة الايرانية

والحركات الاسلامية في البلاد العربية، كما كان الوضع في السابق مع الحركة القومية العربية، الى مجال تركيز بحثي لمئات الباحثين[14].

ان حالة التردي التي تنتج عن المعوقات التي أشرنا اليها في هذه الدراسة غير موجودة في المجتمعات الغربية، وخاصة في الولايات المتحدة، التي تحولت منذ الحرب العالمية الثانية الى احد أهم مراكز البحث في العالم عن مجتمعات العالم الثالث وبالتالي المجتمعات العربية. ومع أن الوقوف على أسباب هذه النهضة البحثية يحتاج لبحث مستقل الا أنه بالامكان الاشارة لأهم السمات المؤثرة في هذه العملية. ان العمل الحاسم والتاريخي في نمو العلوم الامريكية المستعربة ارتبط بدور الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية. اذ وجدت نفسها في وضع عالمي جديد وأمام مسؤوليات دولة كبرى. وبما أن الولايات المتحدة كانت تعيش عزلة نسبية قبل الحرب، فقد اثر هذا على معلوماتها عن العالم المحيط بها. كما أن مراكز البحث والعلوم الاجتماعية كانت مزدهرة في اوروبا وفي المانيا. هذا عنى أن الولايات المتحدة بحاجة الى اللحاق والتفوق لكي تكون قادرة على تفسير وفهم العالم والبيئة التي تتفاعل معها. بل عنى هذا حاجة محلية في صفوف الاكاديميين للتعرف على العالم المحيط ولدراسة طريقة تطور المجتمعات الغربية عبر دراسة المجتمعات القديمة التي كانت في بداية نموها وتحولها الى عالم الحداثة المعقد. ولقد نشأت هذه الحاجة أيضا بين السياسيين الذين وجدوا ضرورة للتعرف على العالم الشيوعي والنامي وذلك لكي تستطيع الولايات المتحدة المنافسة ووضع سياسات تنم عن درجة من المعرفة المسبقة بالاوضاع في دول العالم (Almond & Powell, 1966: 5 - 6).

ضمن هذا التصور وهذه الحاجة العامة نشأت بعد الحرب العالمية الثانية مراكز دراسات الشرق الاوسط في كبرى الجامعات الامريكية. وبدأت هذه الجامعات بتدريس مواد علمية عن الشرق الاوسط، هذا بالاضافة الى تدريس اللغة العربية. لهذا نجد أنه من Texas, John Hopkins, الى Michigan, Princeton, Berkeley, Chicago, Harvard Georgetown وغيرها انطلقت الدراسات والابحاث وأنماط التمويل ورسائل الدكتوراه لدراسة الواقع العربي والشرق الاوسطي بكل تعقيداته وتداخلاته (Winder, 1987: 46 - 47). وفي عام 1969 بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الشرق الاوسط في جامعات الولايات المتحدة 342 مدرسا وأستاذا. وقد تضاعف هذا العدد ليصل عام 1986 الى 640 (Winder, 1987: 47). والجدير بالذكر أن هذا الرقم لايشمل الذين يعملون في مراكز البحث خارج الجامعات.

وقد ترك انشاء Middle East Institute ودوريتها المتخصصة Middle East Journal في عام 1946 أثر هام على نمو الدراسات المتخصصة حول الشرق الاوسط (Manalo, 1987).

كما أدى تأسيس Middle East Studies Association عام 1966 الى اعطاء دفعة تاريخية وتأمين قيادة لحقل الدراسات الشرق أوسطية (Winder, 1987: 52-53). ولقد ساهم المؤتمر الاكاديمي السنوي لهذه المؤسسة في جذب المئات من المتخصصين في دراسات الشرق الاوسط داخل الولايات المتحدة وكندا. كما يحضر هذا المؤتمر العشرات من المتخصصين من كافة الدول العربية بالاضافة لتركيا، وايران و «اسرائيل». وان العديد من البحوث التي تقدم في هذا المؤتمر والعديد من المؤتمرات الاخرى تجد طريقها الى حيز التحول الى كتب هامة أو الى أبحاث منشورة في الدوريات العلمية المتخصصة أو الى رسائل دكتوراه.

ويجب التحذير من النظر الى هذه الدراسات بروح سلبية مطلقة. فهذه الابحاث متنوعة بتنوع الواقع وتعقده. لكن الكثير من هذه الابحاث يتميز بالموضوعية وتعكس صورة علمية عن المجتمعات العربية والشرق أوسطية، بينما نجد أن بعضها الآخر يوضع في خدمة السياسة الامريكية ويتحول الى سلاح يستخدم ضد المجتمعات العربية، وذلك عبر «تجييره» لصالح بعض الاجهزة مثل وكالة الاستخبارات الامريكية CIA. وكانت آخر فضيحة تلك التي شارك فيها Nadav Safran رئيس مركز دراسات الشرق الاوسط التابع لجامعة هارفارد. وقد أدى انكشاف هذا الامر عام 1986 الى أخذ الجامعة لاجراء جدي بحق Safran الذي فرض عليه التنازل عن ادارة المركز لانه خالف قوانين الجامعة، اضافة لتشوه سمعته الاكاديمية (Trumpbour, 1986: 38). كما أن العديد من مراكز دراسات الشرق الاوسط والمؤتمر السنوي Middle East Studies Association حددوا موقفا حازما من المسألة وقاموا بادانة Safran.

لهذا يمكن القول بأن هذه الدراسات سلاح ذو حدين، اذ ليس المطلوب محاربتها وأخذ موقف سلبي منها اذ انها في أغلبها جزء لا يتجزأ من نمو العلوم الاجتماعية والمعرفة الانسانية. لكن هذه الدراسات التي تنم عن جهود «المركز» ونشاطه لا تعكس حاجات «التخوم» ووجهات نظرها واضافاتها. لهذا فالمطلوب مساهمتنا الجدية وذلك بابراز ابحاث محلية لا تقل عنها من حيث الاداء، الا انها تعبر عن الرؤية المحلية وبالتالي الاضافة الخاصة بعلومنا. كما أن المطلوب انشاء المزيد من مراكز البحث العربية الجدية على شاكلة مركز دراسات الوحدة العربية للدفع بنهضة علمية في هذا الاطار. اي المطلوب عدم غيابنا، بل على العكس، حضورنا في الاطارين العالمي والمحلي وفي اللغتين، أولاً العربية ثم الانجليزية.

الخلاصـــة

إن هذه المعوقات بأسبابها ومظاهرها كل متكامل وتشكل نظاما لتخلف البحث الاجتماعي العربي. ولن يكون من السهل تحدي هذا النظام لأن في تحديه مواجهة مع العديد من المفاهيم والقيم الخاطئة حول المجتمع والدولة وعلاقة البحث والمعلومات بهما. ان الصراع من أجل الحرية الاكاديمية ومن أجل تفهم المجتمع والدولة لدور العلوم الاجتماعية، لن يكون صراعا قصيرا. لهذا من الضروري ان يتحرك العلماء الاجتماعيون لشرح طبيعة علومهم وابحاثهم. فبدون جهد مكثف منهم لخلق حالة التداخل المطلوبة مع مجتمعهم، وبدون سعي واضح لاقناع المجتمع ومؤسساته، اضافة للنخب السياسية وأجهزتها الادارية، فسيبقى البحث غريبا ومعزولا (ديكنسون، 1987 : 17). ان الحرية الاكاديمية أساسية لانتعاش البحث الاجتماعي، فحسب رأي ديكنسون فان الحرية الاكاديمية هي ان يكون «الباحث العلمي بمأمن من أي نوع من أنواع الازعاج (أو الفصل) بسبب مخالفته القائمة على أسس معقولة للحكمة أو الآراء المقبولة لدى زملائه ونظرائه، ورؤسائه، أو المؤسسة، أو المجتمع» (ديكنسون، 1987 : 189). ولا شك أن احد أهم هذه الوسائل لحماية حقوق المشتغلين بهذه المهنة وحماية المهنة نفسها، مرتبط بدور كبير للعلماء لا في شرح قضاياهم ودورهم وعلومهم فحسب، بل أيضا في انشاء هيئات مهنية تدافع عنهم وتفرض اعتراف الدولة بمهنتهم وبالتالي بحقوق واضحة مكفولة حين ممارسة هذه المهنة (ديكنسون، 1987 : 191).

وتقعُ على العلماء الاجتماعيين العرب مسؤولية اجراء الدراسات الجادة الهادفة والقادرة على مخاطبة الواقع وابعاده. أي عليهم مسؤولية شق طريق حيوي وسط حضارة هندسية تنخر جسدها المسايرة وصنوفها في كافة المجالات. ان انتهاء عصر الدولة الهندسية، أي انتهاء مرحلة مد شبكات المياه وشق الطرق واقامة الابنية، المتداخلة مع بداية انكشاف المشكلات التي خلفتها تلك الحقبة من تكدس الفلاحين في المدينة، انتقال البادية للمدينة، وبروز هرم طبقي جديد، وترسيخ دور الدولة ونمو التسلطية، وبروز الطائفية، وغيره من مشكلات التغير السريع، يفترض بكل تأكيد السعي الحثيث لابراز دور العلوم الاجتماعية العربية القادرة على مخاطبة هذه التغيرات وطبيعة مسارها وآثارها البعيدة الامد. فالتحديات الشاملة تستلزم منا مواجهة شمولية. والعلوم الاجتماعية هي واحدة من الاسلحة القادرة على اغناء كل من الدولة والمجتمع عن بعضهما البعض وعن البيئة المحلية والاقليمية والدولية. لذلك من الصعب انتقال العلوم الاجتماعية العربية الى حيز الفعل دون أن ترتبط بالتحديات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والسياسية التي تواجه البلاد العربية. بل لن تنجح أية محاولة لبناء علوم اجتماعية عربية

(كما تؤكد لنا التجربة العالمية) دون الربط الفعلي بين المشكلات الانسانية وحلولها (Harris, 1970 : 4). وبما أن المجتمع العربي مرشح لان يستعيد دوره الذي فقده ابان مرحلة التنمية السريعة، وبما أن المشكلات المتراكمة لا يمكن تجاهلها، فلا بد لهذه العلوم من ربط نفسها ومبادرتها واستراتيجيتها مع هذا الصعود الذي سيفيد الدولة والمجتمع. وحقيقة الامر أن المجتمع المبادر والقوي هو أهم عنصر في استمرار الرخاء والاستقرار الذي تنشده جميع الدول. فالعلوم الاجتماعية اذن، هي جزء لا يتجزأ من النهوض المجتمعي العام. وهذا النهوض هو الذي يعبر عن سعي الفرد والمجتمع نحو صياغة الحاضر والمستقبل وفق أسس تجعل من الدولة أكثر تأثرا بالمجتمع، وحاجاته وحركته. لهذا فان على الباحث العربي أن يطرد التقاعس ويتسلح بموضوعية تسمح له باختراق الحواجز المعوقة للبحث الاجتماعي العربي. وعليه أن يتعلم كيف ينشيء المراكز العلمية المستقلة والممولة ذاتيا، وكيف يحول جامعته لمركز يساهم في ضمان حرية ممارسة هذه المهنة. فالمخرج المرحلي من الازمة الراهنة لن يكون الا عبر دور مميز للباحث العربي في العلوم الاجتماعية الذي ستقع عليه مهمة تمهيد الطريق اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وفكريا وتنظيميا وإداريا لمهنته الهامة والصاعدة.

الهوامش

1) لقد شكلت سلسلة الدراسات المرتبطة بمشروع استشراف المستقبل العربي بداية لقفزة نوعية هامة. انظر على سبيل المثال:

- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- محمد عبدالباقي الجرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- عبدالمنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

2) مقابلة مع محمد الرميحي رئيس تحرير مجلة العربي وأستاذ علم الاجتماع (جامعة الكويت)، الكويت، خريف 1987.

3) مقابلة مع فهد الثاقب رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، خريف 1987.

4) مقابلة مع عبدالمؤمن العلبي، الصندوق العربي (وحدة البحوث)، الكويت، خريف 1987.

5) مقابلة مع فؤاد زكريا، رئيس قسم الفلسفة (جامعة الكويت)، الكويت، خريف 1987.

6) مقابلة مع عبدالحميد الزقلعي، السيدة عزيزة حلمي، وميرفت بدوي، الصندوق العربي (وحدة البحوث)، الكويت خريف 1987. وأشكر اسماعيل الزابري رئيس وحدة البحوث على تأمين هذا اللقاء الجماعي مع الباحثين العاملين في الصندوق.

7) خير الدين حسيب، رئيس مركز دراسات الوحدة العربية، استبيان، الكويت، خريف 1987. هذا الاستبيان من أصل 20 استبيانا ارسلت لمراكز بحث وباحثين عرب في دول عربية مختلفة، وقد وصلني ردان فقط.

8) مقابلة مع سليمان القدسي، وحدة الاقتصاد التابعة لمعهد الكويت للابحاث العلمية، الكويت، خريف 1987.

9) مقابلة مع سعد ناجي جواد، قسم العلوم السياسية (جامعة بغداد)، الكويت، خريف 1987.

10) مقابلة مع أمير طه، قسم علم النفس (جامعة الكويت)، الكويت، خريف 1987.

11) عبدالمنعم سعيد، Brookings Institute، الولايات المتحدة، استمارة بريدية، ربيع 1988.

12) مقابلة مع بطرس سمعان، قسم العلوم السياسية (جامعة الكويت)، الكويت، ربيع 1988.

13) مقابلة مع فيصل عبدالقادر يونس، قسم علم النفس (جامعة الكويت)، الكويت، خريف 1987.

14) انظر عشرات الكتب والدراسات التي تتفاوت في تقويمها وفهمها لمختلف الجوانب المتعلقة حول الموضوع، وعلى سبيل المثال:

Norton, A.R. (1987) Amal and the Shia: Struggle for the Soul of Lebanon. Austin: University of Texas; Ajami, F. (1986) The Vanished Imam: Musa Al-Sadr and the Shia of Lebanon. Ithica: Cornell University Press.

(هذان الكتابان هما الوحيدان الحديثان عن شيعة لبنان، ولا يوجد نظير لهما في اللغة العربية).

Donohue, J.J. & Esposito, J.L. (1982) Islam in Transition: Muslim Perspectives. New York: Oxford University Press; Momen, M. (1985) An Introduction to Shi'i Islam. New Haven: Yale University Press; Wright, R. (1986) Sacred Rage: The Wrath of Militant Islam. New York: Simon & Schuster; Ruthven, M. (1984) Islam in the World. New York: Oxford University Press..

المصادر العربية

ابراهيم، س.

1985 «الاسرة والمجتمع والابداع في الوطن العربي» ص ص 167 - 195 في ندوة تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبدالحميد شومان.

1986 «تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي: من اثبات الوجود الى تحقيق الوعود». ص ص 343 - 357 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بركات، ح.
1986 المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حجازي، م.
1986 «الازمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي». ص ص 13 - 44 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخوري، ف.
1986 ندوة «علم الاجتماع وقضايا الانسان المعاصر». ص ص 199 - 213 في نحو علم اجتماع عربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ديكنسون، ج.
1987 العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث. (ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الرميحي، م.
1984 «المثقفون العرب والمستقبل» العربي ـ 306 (مايو): 8 - 15.

1986 «الابداع الثقافي ومعوقاته في اقطار مجلس التعاون». التعاون (الرياض) ـ 1 (يناير): 123 - 107.

زحلان، أ.
1985 «الانتاج العلمي العربي». ص ص 115 - 130 في ندوة تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبدالحميد شومان.

سالم، ن.
1983 «التنشئة السياسية للطفل العربي: دراسة لتحليل الكتب المدرسية». المستقبل العربي ـ 51 (آيار): 54 - 66.

سلطان، ج.
1984 «أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي: ورقة رؤية». ص ص 1 - 19 في مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربي، الكويت: جامعة الكويت (قسم الاجتماع والانتروبولوجيا والخدمة الاجتماعية).

شرابي، هـ.
1984 مقدمة لدراسة المجتمع العربي. بيروت: الدار المتحدة للنشر.

شقرون، م.
1986 «أزمة علم الاجتماع ام أزمة المجتمع؟» ص ص 67 - 81 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

صفدي، م.
1983 «المقروء وغير المقروء في خطاب العنف». «الفكر العربي المعاصر، بيروت، عدد 28 - 27 (خريف): 4 - 18.

الغبرا، ش.
1988 الاثنية المسيسة: المفاهيم والادبيات، مجلة العلوم الاجتماعية 16 (خريف): 43 - 59.

غليون، ب.
1985 اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر.

قانصوه، ص.
1981 «معوقات البحث العلمي في المجتمع العربي». الفكر العربي (طرابلس) ليبيا 20 (آذار ونيسان) 227 - 232.

محشي، خ.
1985 «التربية المدرسية والعطاء العلمي في البلاد العربية». ص ص 219 - 240 في ندوة تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبدالحميد شومان.

مرسي، م.
1984 «معوقات البحث العلمي في الوطن العربي». رسالة الخليج العربي ـ 12 : 27 - 69.

ووتربري، ج.
1986 «بحوث العلوم الاجتماعية والدراسات العربية في العقد القادم». ص ص 383 - 395 في هـ . شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المصادر الاجنبية

Almond, G. & Powell, G.
1966 Comparative Politics: A Developmental Approach. Boston: Little, Brown and Company.

Altbach, P. & Rothgeber, E.
1980 Publishing in the Third World. New York: Praeger.

Cherns, A., Sinclair, R. & Jenkins, W. (Eds.)
1972 Social Science and Government: Policies and Problems. London: Tavistock Publications.

Chilcote, R.
1981 Theories of Comparative Politics. Boulder, CO: Westview Press.

Goldthrope, J.
1984 The Sociology of the Third World (2nd ed.). Cambridge: Cambridge University Press.

Goodwin, C. & Nacht, M.
1986 Decline and Renewal: Causes and Cures of Decay Among Foreign-Trained Intellectuals and Professionals in the Third World. New York: Institute of International Education.

Granqvist, H.
1931 Marriage Conditions in a Palestinian Village Vol. 1. Helsingfors: Societas Scientiarum Fennica. Commentations Humanarum Litterarum 3(8).

1935 Marriage Conditions in a Palestinian Village Vol. 2. Helsingfors: Societas Scientiarum Fennica. Commentations Humanarum Litterarum 6 (8).

1947 Birth and Childhood Among the Arabs: Studies in a Muhammadan Village in Palestine. Helsingfors: Sodertrom and Co. Forlagsak Tiebolag.

1965 Muslim Death and Burial: Arab Customs and Traditions Studied in a Village in Jordan. Helsinki: Societas Scientiarum Fennica. Commentations Humanarum Litteratum 34 (1).

Harris, F.
1970 "A Strategy for the Social Sciences." pp. 1-11 in F. Harris (Ed.), Social Science and National Policy. USA: Aldine.

Hoselitz, B.
1959 "The Social Sciences in the Last Two Hundred Years". pp. 7-25 in B. Hoselitz (Ed.), A Reader's Guide to the Social Sciences. New York: Free Press.

Manalo, K.
1987 "A Short History of the Middle East Institute." Middle East Journal 41 (Winter): 64-73.

McVey, S.
1976 "Nineteenth Century America: Publishing in a Developing Country", pp. 187-201 in P. Altbach & S. McVey (Eds.), Perspectives on Publishing. Lexington, MA: Lexington Books.

O'Donnell, G. & Schmitter, P.
1986 Transition from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Trumpbour, I.
1986 "The Fall of Safran." Middle East Report 138 (January/February): 38.

Weber, M.
1977 "Objectivity in the Social Science and Social Policy". pp. 24-37 in F. Dallmayr & T. McCarthy (Eds.), Understanding and Social Inquiry. Notredame: University of Notredame Press.

Wells, W.
1982 "Politicians and Social Scientists." American Behavioral Scientist 26 (November/December): 235-249.

Wiarda, H.
1985 "Toward a Nonethnocentric Theory of Development: Alternative Conceptions from the Third World". pp. 127-150 in H. Wiarda (Ed.), Directions in Comparative Politics. Boulder: Westview Press.

1986 "The Ethnocentrism of Social Science". pp. 465-480 in R. Macridis & B. Brown (Eds.), Comparative Politics: Notes and Readings. Chicago: Dorsey Press.

Winder, R.
1987 "Four Decades of Middle Eastern Study". Middle East Journal 41 (Winter): 40-63.

عدد خاص
من مجلة العلوم الاجتماعية

صدر عن **مجلة العلوم الاجتماعية** «عدد خاص». وللراغبين يمكنهم الحصول على هذا العدد من كافة المكتبات في الكويت والدول العربية أو الكتابة الى المجلة. وفيما يلي الموضوعات التي تضمنها العدد:

■ عبدالمجيد نشواتي، أحمد عودة، صبحي ختفر	اثر التحصيل والجنس ومفهوم الذات في ادراك عوامل النجاح والفشل المدرسي لدى طلبة الصف الثاني الثانوي
■ محمد صباريني، أحمد عودة، خليل الخليلي	المعلومات البيئية لدى طلبة جامعة اليرموك
■ محمد رفقي عيسى	استراتيجيات فهم التركيب اللغوي عند الاطفال وعلاقتها بالقدرات العقلية.
■ حسن زيتون، عبدالمنعم حسن	مقياس اتجاه معلمي العلوم البيولوجية قبل الخدمة نحو تدريس التطور العضوي.
■ سهام أبو عيطة	تقييم الحاجة الارشادية للطلبة الكويتيين في جامعة الكويت.
■ عادل ياسين، عبدالله الشيخ	دراسة في تقويم المعلم.
■ محمد غزاوي، قاسم بدر	التصميم النظامي للمجمعات التعليمية.
■ شبل بدران	حول الفلسفة العربية للتربية.

Impediments to Social Science Research in the Arab World

Shafeeq Ghabra

Economic, political and social problems are accumulating in the Arab World, yet despite some progress in the 1980s, the study of its socioeconomic and political milieu is still elementary. This study focuses on the impediments to the development of an effective and relevant social science in the Arab world. It included open ended interviews with 14 Arab social scientists, and covers three aspects. First, the international division of labor as it relates to research and theory building in the social sciences. Next, the Arab cultural, social and political environment as an impediment to critical thinking and research. Third, attitudes resulting from the socio-economic, political and cultural environment. This includes lack of data and information, lack of relevance, the isolation of research from policy, and the practice of self censorship. The study concludes that rising social problems, in addition to a set of new social forces in the Arab world, will affect the status of social sciences in the near future. However, the key to the development of an effective and independent scholarship is the active participation of scholars.